دور أجهزة التنظيم والرقابة في الإشراف على البنوك المؤثرة على النظام المالي العالمي

الدكتور: ودان بوعبدالله
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-

الدكتور: باشوش حميد
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر03

ملخص:
كان ضعف التنظيم المالي في الاقتصاديات المتقدمة أحد العناصر المساهمة بقدر كبير في وقوع أسوء أزمة اقتصادية عالمية. تغيير القواعد وحده لا يمكن أن يجعل النظام المالي آمنا، لذلك تدخل أجهزة الرقابة البنكية تعتبر ضرورية. إن الإجراءات غير المسبوقة التي قامت بها الحكومات أثناء الأزمة لدعم المؤسسات المالية التي تعتبر أكبر من أن تفشل تؤكد الدور الحاسم لهذه المؤسسات المالية الضخمة في استقرار النظام المالي. وقد أدت عمليات إنقاذ البنوك الكبرى المؤثرة نظميا إلى إثارة الجدل حول الإطار التنظيمي والمتعلق باتخاذ القرارات بالنسبة للبنوك التي تعتبر أكبر من أن تفشل.
الكلمات المفتاحية: التنظيم والرقابة، البنوك الأكبر من أن تفشل، النظام المالي العالمي، دول متقدمة.

Résumé:
Les carences de la réglementation financière dans les pays avancés ont largement contribué à la pire crise économique que le monde ait connue. Changer les règles ne peut suffire à rendre le système financier sûr. A cet effet, l'intervention des autorités de contrôle bancaire est indispensable. Des mesures gouvernementales sans précédent, prises durant la crise pour soutenir des établissements financiers jugés trop gros pour faire faillite, confirment le rôle crucial des grandes institutions dans la stabilité du système financier. Le renflouement de grandes banques d’importance systémique a suscité un débat sur l’ensemble des mesures de réglementation, de contrôle et de redressement à appliquer aux banques «trop grosses pour faire faillite».
Mots-clés: réglementation et contrôle, banques trop grosses pour faire faillite, système financier international, pays avancés.

تمهيد:

لعب التنظيم والرقابة البنكية دورا من تمكين الأزمة المالية من النمو سريعا، فقد كان تصميم التنظيم المالي مشوبا بالضعف، لذلك تم تطبيق إصلاحات تهدف إلى تقويته، وذلك بوضع نصوص وحملات وقائية، وكان على مراحل لتخفيف الأثر الذي يقع على الصناعة المالية والاقتصاد ككل، فنتيجة تطور الأنشطة البنكية وتزايد المخاطر الناجمة عنها، كان لابد من البحث عن أنظمة رقابة صارمة تقي البنوك من التعرض للانهيارات ولتعزيز الاستقرار المالي.

فالتصور السائد كان يتميز بشدة ضعف التنظيم، حيث تلبي السلطات الحكومية متطلبات القطاع الخاص بصورة مفرطة للحد من التكاليف الباهضة التي من الممكن أن يتعرض لها النظام المالي، فأثناء الأزمة المالية بعض البنوك وصلت إلى نقطة الفشل أو حتى الإفلاس، والتي وزنها المالي يجعل من الصعب أن تسمح السلطات النقدية بوقف نشاطها، في غياب التدخل يواجه الاقتصاد الأزمة النظامية، هذه المخاوف دفعت إلى اتخاذ إجراءات للحد من احتمال فشلها، فقد أدت عمليات إنقاذها إلى إثارة الجدل حول الإطار التنظيمي والمتعلق باتخاذ القرارات بالنسبة لهذه البنوك. ولذلك السلطات اعتمدت على مجموعة شاملة من تدابير الوقاية من الأزمات البنكية لتتمكن من وضع قواعد أفضل لتنظيم عملها والرقابة عليها، والتي تستخدم لمعالجة تراكم المخاطر الكلية بمرور الوقت.

ولذلك ارتأينا تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين رئيسيين كالآتي:
أولا: عموميات حول التنظيم والرقابة البنكية وكيفية تطويرهما وفق المعايير الدولية؛
ثانيا: آلية إعادة الإشراف على البنوك المؤثرة على النظام المالي العالمي.

أولا: عموميات حول التنظيم والرقابة البنكية وكيفية تطويرهما وفق المعايير الدولية

1- مفهوم التنظيم والرقابة البنكية:

إن التنظيم والرقابة يستخدمان عند وصف دور القطاع الرسمي في الإشراف على النظام البنكي. وفي الواقع العملي، يشير المصطلحان إلى وظيفتين مختلفتين وإن كانا مرتبطتين:

أ- القوانين والقواعد التنظيمية، والتي تزود السلطة البنكية بصلاحية منح تراخيص للبنوك، وضع الحد الأدنى لمعايير التشغيل وإدارة المخاطر، اتخاذ التدابير التصحيحية الضرورية في حالة البنوك المتعثرة. والهدف الرئيسي هو إلزام إدارات البنوك بالتصرف بحذر لأنها تعتبر الحارس على أموال المودعين.

ب- الإشراف هو وسيلة السلطات لتنفيذ هذه القواعد من خلال الرقابة المستمرة والفحوص الدورية الميدانية للبنوك، وتقوم الجهات الرقابية بتنفيذ هذه المهام عن طريق تقييم نظم الحوكمة المؤسسية في البنوك، الضوابط الداخلية،

ممارسات إدارة المخاطر وطاقاتها المالية، امتثالها لمختلف القوانين والقواعد التنظيمية. واستنادا لتقييم المخاطر، تتحمل الجهات الرقابية المسؤولية أيضا عن اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب ضد البنوك المتعثرة أو المشكلات الموجودة في البنوك[1].

ونظرا لتطور الأنشطة البنكية وتزايد المخاطر الناجمة عنها، التغيرات الحاصلة في دورات الأعمال، الترابط بين البنوك، كان لابد من البحث عن أنظمة رقابة صارمة تقي البنوك من التعرض للانهيارات، لذلك فإن الرقابة البنكية تعرّف على أنها مجموعة من القواعد، الإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية، البنوك المركزية والبنوك بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات البنكية توصلا إلى تكوين جهاز بنكي سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين[2].

كما تمثل الإجراءات الوقائية والعلاجية التي تنتهجها البنوك المركزية بهدف تجنب الاختلالات الناشئة عن الأزمات المالية، وذلك من خلال الكشف عن مشكلات محافظ الاستثمارات والقروض قبل أن يحدث التعثر، وإلزام البنوك باتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة بما يحول دون التعرض لمخاطر الفشل النظامي الذي يؤدي إلى انهيار الثقة في القطاع البنكي والإقبال الواسع للمودعين على سحب ودائعهم وبالتالي انهيار النظام البنكي.

إن ممارسة رقابة فعالة مهمتها التأكد من أن البنوك تعمل بشكل صحيح وسليم، ولديها ما يكفي لتحمل المخاطر التي تنشأ عن عملياتها البنكية. فهي تشجع وجود جهاز بنكي فعال وقادر على المنافسة والاستجابة لحاجيات الجمهور من الخدمات المالية، حيث تكون ذات جودة عالية وتكلفة معقولة[3].

وإنه من الضروري أن تقوم السلطات النقدية بتطوير الرقابة البنكية لغرض السيطرة ومراقبة المخاطر المتنوعة والإبلاغ عنها لغرض الحد منها، فقد قامت البنوك المركزية ومن خلال الرقابة المكتبية والميدانية بالتحقق من مدى التزام البنوك بالضوابط الرقابية وسلامة نظامها المحاسبي ورقابتها الداخلية، وكذلك لمعرفة التغيرات الحاصلة في المراكز المالية للبنوك للكشف المبكر عن أي تدهور يحصل فيها[4].

وتستند الرقابة القوية إلى افتراض قدرة وإرادة الجهات الرقابية على اتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب، ولتتوافر لها القدرة على التصرف، يجب أن يكون لديها ما يكفي من السلطة القانونية، الموارد، الإستراتيجية الواضحة وعلاقات العمل القوية مع الجهات التنظيمية الأخرى. وحتى تتوفر لها الإرادة في اتخاذ الإجراءات، يجب أن يكون لديها تفويض واضح، استقلالية في العمل، موظفون على مستوى عال من المهارة وأن تكون على علاقة جيدة مع الجهاز البنكي. كما أن أغلبية القواعد التنظيمية البنكية سواء المتعلقة بإدارة المخاطر أو بكفاية رأس المال أو تصميم برامج العمل التصحيحي ضد البنوك تخضع أو تعتمد بشدة على التقديرات الصادرة عن الجهات الرقابية، وفي هذا الخصوص هناك تحديان كبيران:

أ- غالبا ما تكون القواعد التنظيمية تمثل الحد الأدنى للمتطلبات، ونادرا ما تحدد ما هو ملائم لكل بنك، لذلك فإن أحد الشروط الأساسية للتطبيق السليم للقواعد هو من خلال اعتماد منهج فكري رقابي يعتبر القواعد التنظيمية البنكية بمثابة الحد الأدنى وليس الحد الأقصى.

ب- يجب أن تكون الهيئات الرقابية لديها القدرة والرغبة في تطبيق القواعد حسب ظروف كل بنك، على أساس حجمه ودرجة تعقيده أو خصائص المخاطر التي يواجهها، بدلا من اعتماد منهج الحل الواحد الذي يناسب الجميع.

2- المبادئ الأساسية للرقابة البنكية:

تنوعت تبريرات الأزمات المالية وطرق علاجها، وفي سياق ذلك أصدرت لجنة بازل في 20 ديسمبر 2011 تعديلات مقترحة على المبادئ الرئيسية للرقابة على البنوك، وتعرف بأنها مجموعة من الحدود الدنيا للمعايير والمقاييس الخاصة بالممارسات الرقابية السليمة، وتعتبر قابلة للتطبيق عالمياً، والتي أخذت العديد من التوجهات والتطورات التي حصلت خلال الأزمة المالية بعين الاعتبار، وتم تضمينها في 29 مبدأ. كما يساعد التقييم الدوري للامتثال مع هذه المبادئ، على التعرف على مكامن القوة والضعف في النظام الرقابي، آلياته والمجالات الممكنة للتحسين مستقبلاً، وفي حين قامت بعض البلدان بعمل التقييم ذاتياً، قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضمن إطار برنامج، تحديد البلدان التي تعاني من ضعف الإجراءات التصحيحية بناءا عليها[5]. وقد تم تصنيفها إلى مجموعتين[6]*:

أ- الصلاحيات، المسؤوليات والمهام الرقابية:

- المسؤوليات، الأهداف والصلاحيات الرقابية لابد أن تكون واضحة.
- الاستقلالية، المساءلة، بتوفير الموارد اللازمة والحماية القانونية للمراقبين.
- التعاون والتنسيق مع السلطات الرقابية المحلية والأجنبية المعنية بالرقابة البنكية.
- تحديد بوضوح الأنشطة المسموح بها للمؤسسات المرخّص لها والخاضعة للرقابة بصفتها بنوك.
- يجب أن تتمتع سلطة منح التراخيص بصلاحية وضع المعايير ورفض طلب أي بنك لا يستوفيها.
- يتطلب من السلطة الرقابية أن تطور وتتابع التقييم المستقبلي لحجم مخاطر البنك.
- تستخدم السلطة الرقابية مجموعة من الأدوات والآليات لتطبيق الإجراءات الرقابية.
- تقوم السلطة الرقابية بتجميع، مراجعة، تحليل التقارير والنتائج الإحصائية للبنوك.
- الرقابة على المجموعة البنكية على أساس مجمّع وتطبيق المعايير الاحترازية.
- تتمتع السلطة الرقابية بصلاحية مراجعة، رفض وفرض شروط احترازية لأي طلب لنقل ملكية أو للسيطرة على حصص الأغلبية في البنوك.
- تتمتع السلطة الرقابية بصلاحية الموافقة، رفض أو فرض شروط احترازية على عمليات الاستحواذ أو الاستثمارات الكبرى من قبل البنك.

- الصلاحيات التصحيحية للسلطات الرقابية تقوم في مرحلة مبكرة بمواجهة الممارسات أو الأنشطة غير السليمة التي قد تعرض البنوك أو النظام البنكي للمخاطر.

- العلاقات بين السلطتين الرقابيتين الأم والمستضيفة تقوم بتبادل المعلومات والتعاون من أجل الرقابة الفعالة على المجموعة، وتطلب السلطات الرقابية من البنوك الأجنبية لديها، أن تمارس عملياتها المحلية حسب المعايير المطلوبة من البنوك المحلية.

ب- الأنظمة والمتطلبات الاحترازية:

يجب أن تفرض السلطة الرقابية على البنوك ما يلي:

- أن يتوفر لديها سياسات وعمليات منضبطة وشاملة للحوكمة.
- وضع متطلبات احترازية ومناسبة لكفاية رأس مال البنوك.
- أن تتأكد من أن يكون للبنوك إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر الائتمان.
- أن يكون لديها أداة شاملة لإدارة المخاطر.
- تتأكد من أن يكون لديها سياسات وإجراءات ملائمة من أجل تحديد وإدارة الأصول التي بشأنها ملاحظات بصورة مبكرة، وذلك للاحتفاظ بالمخصصات والاحتياطيات الكافية لمواجهتها.
- أن يكون لديها سياسات وإجراءات ملائمة للحد من مخاطر التركيز وسقوف الانكشافات الكبرى.
- منع الإساءة في إجراء العمليات مع أطراف ذات صلة والتصدي لمخاطر تضارب المصالح.
- أن يكون لأنشطتها خارج الحدود سياسات وإجراءات ملائمة لتحديد مخاطر البلدان ومخاطر التحويل.
- التأكد من أن يكون لدى البنوك إجراءات ملائمة لإدارة مخاطر السوق.
- تتأكد من أن يكون لديها أنظمة ملائمة لتحديد مخاطر أسعار الفائدة في سجلات كل بنك.
- تضع متطلبات احترازية ومناسبة للسيولة (كمية أو نوعية أو كليهما معاً) حسب احتياجات البنك.
- تتأكد من أن يكون لدى البنوك إطار عمل مناسب لإدارة المخاطر التشغيلية.
- تتأكد من أن يكون لديها أطر عمل مناسبة للتدقيق والرقابة الداخلية.
- تتأكد من أن تحتفظ بسجلات محاسبية كافية.
- أن تلتزم البنوك بالإفصاح والشفافية بنشر المعلومات بشكل منتظم.
- أن تتأكد من أن يتوافر لدى البنوك قواعد صارمة تتعلق بحماية العملاء.

3- واقع التنظيم والرقابة أثناء الأزمة المالية العالمية:

عقب اندلاع الأزمة كان هناك مقترحات عديدة لإصلاح أنشطة الإشراف على النظام المالي العالمي، والتي ينصب تركيزها على تقوية القواعد التنظيمية خاصة على البنوك، كالترتيبات المتعلقة برأس المال، السيولة، رصد

مخصصات خسائر القروض أو ترتيبات التعويضات، والتي من المفترض أن تجعل النظام المالي العالمي أكثر قدرة على استيعاب وزيادة الدعم لكبح إفراط البنوك في خوض المخاطر. ومع ذلك، فإن تغيير القواعد وحده لا يكفي لتعزيز الاستقرار المالي إذا كانت جودة تطبيقها -أي الرقابة- غير فعالة. ولا تزال عملية الرقابة البنكية وممارسات إدارة المخاطر في البنوك تتسم بطابع تقديري، بغض النظر عن تطبيق قواعد جديدة أو إحكام القواعد القائمة.

كما تراجعت أولوية الرقابة مقارنة بالتنظيم في برنامج الإصلاحات الدولية، ومثال على ذلك صياغة وتنفيذ اتفاقية بازل 2 لكفاية رأس المال التي يتمثل هدفها المعلن في تقوية الاستقرار المالي من خلال زيادة متطلبات رأس المال، تحسين الرقابة وتشديد انضباط السوق. ولكن في الواقع العملي، كان التركيز الغالب على الهيكل الفني لرأس المال التنظيمي، مع تأكيد محدود على الرقابة القوية. ولأن الجهة القائمة على تصميم اتفاقية بازل 2 هي أيضا الهيئة المعنية بوضع المعايير الدولية للأنشطة التنظيمية والرقابية في الجهاز البنكي، فإن الأهمية النسبية التي تعطيها للرقابة كثيرا ما تدعم التحيز المسبق داخل بعض الجهات التنظيمية الوطنية نحو تطوير السياسة التنظيمية، باعتبارها أكثر أهمية من الأنشطة الرقابية الأساسية[7].

ويمكن القول أن الغرض من التنظيم هو تناول أنواع معينة من الأنشطة التي كانت أساس الأزمة، لذلك يجب مراجعة الأنشطة والمؤسسات التي يتعين أن يشملها نطاق التنظيم، وهو ما يطلق عليه بالمحيط التنظيمي. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أدى التفاعل ما بين السماسرة، الوسطاء، شركات الاستثمار ذات الغرض الخاص، الكيانات الوسيطية التي ترعاها البنوك، صناديق الاستثمار المشترك في أسواق المال، صناديق التحوط ومجموعة متنوعة من المؤسسات المالية، إلى إفراز حالة من عدم التناسق النظامي المتزايد بين الأصول الأطول أجلا والخصوم قصيرة الأجل التي كانت تمولها، واعتمدت بعض المؤسسات على أدوات أقصر أجلا شبيهة بالودائع ومتداولة في أسواق المال بدلا من اعتمادها على الودائع التقليدية.

وعلى هذا يتعين على البلدان الالتزام بتنفيذ إصلاحات النظام المالي، ويكون ذلك على مراحل لتخفيف الأثر الذي يقع على الصناعة المالية والاقتصاد ككل. فالتأخر في التنفيذ يعني أن العالم لا يزال معرضا لتكرار نفس المخاطر التي جمدت الأسواق المالية أثناء الأزمة. إضافة إلى ذلك، تواجه الإصلاحات عقبتين رئيسيتين، الإحجام عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه بالفعل وعدم كفاية التنفيذ.

فكان أول من أحجم عن تنفيذ الإصلاحات مع اندلاع الأزمة هي الصناعة المالية، فلم يلق توفير الموارد اللازمة لتعزيز الرقابة على تنفيذ القواعد التنظيمية السليمة سوى اهتمام محدود، وبدأت المراجحة التنظيمية تمثل مشكلة، وتعني استغلال المستثمرين لاختلاف الأسعار في الأسواق المختلفة والناتج عن اختلاف القواعد أو الأنظمة. ومع هذا، ستضل الأجهزة الرقابية تواجه كل من جماعات الضغط في الصناعة المالية والضغط الحكومي في خضم

مكافحتها من أجل تقليص الحوافز المتاحة للمؤسسات الأهم من أجل أن تفشل، والتي تبدي ميلا نحو تقليص حجمها أو نطاق نشاطها[8].

ولذلك يجب أن تكون جهات الإشراف على البنوك راغبة وقادرة على تقييد أنشطة البنوك في مجال تحمل المخاطر في مرحلة مبكرة حتى ولو كان مركزها المالي قوي، وأن تكون لديها مساندة سياسية قوية من أعلى مستويات الحكومة، فالتدخل التنظيمي المبكر لا يمكن أن ينجح إلا بمساندة سلطة تنظيمية بنكية عالية المصداقية ولديها من السلطة المؤسسية ما يمكنها من تنفيذ المهمة المكلفة بها في ضمان الأمن والسلامة المالية بفاعلية[9].

4- كيفية تفعيل أنظمة الرقابة البنكية وتطويرها وفق المعايير الدولية:

ينتج عن عملية الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي على بنك معين تصنيفه بنظام معتمد من معظم السلطات الرقابية عالمياً، وعليه نستعين بنظام CAMELS RATING، الذي يهدف إلى إعطاء السلطات الرقابية فكرة عن مستوى الرقابة الواجب فرضها على البنوك[10]، ويتم الوصول إلى التقييم النهائي للبنك من خلال المتوسط الحسابي لدرجات عناصر التقييم بحيث يتم ترتيب البنوك إلى خمسة مستويات[11]، تتراوح من 1 إلى 5 (الجدول رقم 01)، فمن 3 إلى 5 يتطلب إجراءات تصحيحية، وكلما ساء فإنه يتعين إجراءات أقوى كحل مجلس الإدارة، وقف النشاطات، وقد يصل الأمر إلى دمج البنك أو إلغاء رخصته.

الجدول رقم 01: نظام التصنيف وفق المعايير الدولية

التصنيف	وضع الفرع
1	وضع الفرع قوي ويحتاج إلى رقابة عادية.
2	وضع الفرع مرض وإن كان هناك بعض نقاط الضعف البسيطة.
3	وضع الفرع معتدل وهناك بعض الضعف في إدارة المخاطر، أنظمة الضبط والرقابة، التقيد بالأنظمة والتعليمات، نوعية الأصول، ويتطلب هذا الأمر اهتماما رقابيا أكثر من الاعتيادي، كما يتطلب اتخاذ إجراءات تصويب لنقاط الضعف سواء من الفرع أو من إدارته.
4	وضع الفرع حدي وهناك نقاط ضعف جوهرية، ويوجد لديه مشاكل هامة أو ممارسات بنكية غير سليمة، ويتطلب رقابة حثيثة بالإضافة إلى برنامج تصحيحي من قبل الفرع أو الإدارة العامة.
5	وضع الفرع غير مرض، ويعاني من نقاط ضعف جوهرية وعلى مستوى عال من الخطورة، ويتطلب قيام الفرع وإدارته بإعادة هيكلة عملياته.

المصدر: خالد أمين عبدالله: مرجع سابق، ص 44.

كما أن نظام التصنيف حسب CAMELS* للبنك المحلي يتم حسب ما يلي:

أ- كفاية رأس المال: إن أهم العناصر التي يتم الأخذ بها عند تقييم رأس المال تتمثل في نسبة كفاية رأس المال والرفع المالي فيما إذا كانت متوافقة مع متطلبات السلطات الرقابية، مقارنة نسبة كفاية رأس المال مع نسبة الكفاية للبنوك المشابهة، احتساب نسبة الديون إلى حقوق الملكية، تركيبة حقوق الملكية لدى البنك، قدرة ربحية البنك على دعم رأس المال، قدرة البنك على الدخول إلى أسواق رأس المال، قدرة مساهمي البنك على دعمه وضخ رأس مال إضافي.

ب- جودة الأصول: ومن العناصر التي يتم الأخذ بها عند تقييمها، حجم الديون غير العاملة ونسبتها إلى الديون العاملة، حجم الديون تحت المراقبة ونسبتها إلى الديون العاملة، حجم الأصول المنتجة للدخل والتي يجب أن لا تقل عن 80%، مدى التنوع في أصول البنك، مدى كفاية وملاءة سياسات منح الائتمان، وكذلك وجود سياسة استثمارية ومدى تقيد البنك بها، التركزات الائتمانية، مدى قبول التسويات الموضوعة للديون المتعثرة لأغراض إخراجها من تصنيف الديون.

ج- جودة الإدارة: لتقييم نوعيتها يتم الأخذ بمؤهلات الإدارة التنفيذية وقدرات أعضاءها وخبراتهم، وجود هيكل تنظيمي معتمد لدى البنك يبين بوضوح الصلاحيات وخطوط الاتصال، مدى تقيد الإدارة بالأنظمة والتعليمات، مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية لدى البنك من حيث فصل المهام والصلاحيات، ووجود دائرة تدقيق فعالة ومستقلة، وسياسات وإجراءات عمل واضحة لدى البنك، التسهيلات للأطراف ذات العلاقة، فصل الإدارة التنفيذية عن المالكين، قدرة الإدارة على الاستجابة مع المتغيرات فيما يتعلق بالعمل البنكي. مؤهلات وقدرات أعضاء مجلس الإدارة، وجود لجنة تدقيق منبثقة عنه ومدى فاعليته، عقد جلساته بصورة منتظمة، وكذلك انتظام حضور أعضاءه. وجود لجان مختلفة لدى البنك كلجان إدارة الموجودات والمطلوبات، لجنة الاستثمار، لجان منح التسهيلات، لجنة التحكم المؤسسي، وجود دائرة مخاطر، مدى التجاوب مع تعليمات البنك المركزي ومقترحات المدقق الخارجي.

د- إدارة الربحية: وهنا يتم تقييم مقدرة إيرادات البنك على مواجهة الخسائر، تدعيم كفاية رأس المال والاتجاه الزمني للإيرادات، والمقارنة مع البنوك المماثلة، جودة وتركيبة صافي الدخل، مدى الاعتماد على التمويل الحساس لسعر الفائدة. ولتقييم نوعية الربح يتم الأخذ ببعض العناصر أهمها معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق المساهمين ومقارنتهما مع معدلات البنوك، مدى ثبات إيرادات البنك واستمراريتها وعدم الاعتماد على الإيرادات غير المتكررة، مدى كفاية المخصصات لدى البنك وقدرة إيراداته على تغطية أي نقص فيها، نسبة الأصول المدرة للدخل، معدل الهامش ما بين الفوائد الدائنة والمدينة، تحليل ربحية البنك ومقارنتها بالسنوات السابقة.

ه- درجة السيولة: يتم تقييم السيولة وإدارة الأموال حسب الفعالية الكلية لإدارة الموجودات والمطلوبات، ومن أهم العناصر التي يتم الأخذ بها، نسب السيولة القانونية ومدى انسجامها مع تعليمات السلطات الرقابية، قدرة البنك على

الدخول إلى الأسواق النقدية لتأمينها، وجود خطط طوارئ لديه لمواجهة أي مشاكل في السيولة، مدى ملاءمة توظيفاته لمصادر أمواله، وذلك بالتوافق ما بين تاريخ استحقاقهما، مدى التنوع في توظيفات الأموال، استقرار الودائع، القدرة على إعادة توريق وبيع جزء من موجوداته، قدرة إدارته على مراقبة وقياس سيولته بصورة مستجدة، مدى اعتماده على ودائع القطاع العام[12]، الحالة الاقتصادية السائدة، فإذا كانت انكماش فيفضل الاحتفاظ بدرجة عالية من السيولة، تخوفا من عدم إمكانية تسديد الزبائن مستحقاتهم، وإذا كانت رواج فإن الطلب على الأموال سيزداد وبالتالي يقوم البنك بتمويل المؤسسات والأفراد الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض كمية السيولة لديه[13].

و- الحساسية اتجاه مخاطر السوق: تتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للبنوك، حيث أنها تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية من الأسهم، السندات الحكومية والأجنبية، سندات المؤسسات والمشتقات المالية، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، أسعار الصرف، أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع، وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو VAR، والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات[14].

ثانيا: آلية إعادة الإشراف على البنوك المؤثرة على النظام المالي العالمي:

1- مفهوم البنوك المؤثرة على النظام المالي (الأكبر من أن تفشل):

خلال الأزمة المالية، بعض المؤسسات المالية وصلت إلى نقطة الفشل أو حتى الإفلاس، فرغم أن مستوياتها المعلنة من الأموال الخاصة تجاوزت عموما المتطلبات التنظيمية الدنيا، ولكن السوق كان يشك في أنها ستكون كافية لتغطية الخسائر المحتملة. المخاوف من الإعسار تسبب في إسقاطها بسبب افتقارها إلى السيولة، المودعين والدائنين الآخرين طلبوا السداد الفوري، ولكنهم من حيث السيولة لم يستطيعوا تلبية الطلب[15]. اضطرار المؤسسة المتضررة إلى بيع الأصول بأسعار بخسة، مما يسبب انخفاض قيمة جميع الأصول المتشابهة، ويؤدي ذلك إلى تكبّد المؤسسات الأخرى لخسائر من الأصول التي في حوزتها.

إن الحكم يدعو إلى عدم السماح بفشل مؤسسة (مالية أو غيرها) ابتداءا من حجم معين، لأن الإفلاس من شأنه أن يكون له عواقب نظامية وخيمة جدا على الاقتصاد[16]، وبعبارة أخرى، بما أنها كانت كبيرة جدا، معقدة ومتشابكة مع بقية النظام المالي تكلفة وقف نشاطها اعتبرت مرتفعة جدا للقطاع العام، الدولة قامت بإعادة رسملة أموالها بأموال دافعي الضرائب[17]. فالبنك الأكبر من أن يفشل*، وزنه المالي يجعل من المستحيل أن تسمح السلطات النقدية بأن تسقطه، في غياب التدخل يواجه الاقتصاد الأزمة النظامية[18]، ويؤثر ذلك على استقرار الأسواق المالية، نتج عن ذلك إشارة ضارة أرسلت مباشرة إلى البنوك الكبيرة لتقول لهم، أكثر ما هم كبرا، أكثر ما لديهم الحق

والحرية في التصرف بطريقة غير مسؤولة[19] لأنها تعرف أنه مهما تفعل، فإنها في نهاية المطاف سيتم إنقاذها من الإفلاس من قبل الدولة[20].

إن عمليات الإنقاذ الممولة من الأموال العامة حثت على خطر أخلاقي كبير، توقع الدعم الحكومي قد يؤدي إلى أخذ المخاطرة، إضعاف انضباط السوق، تشويه المنافسة ويزيد من احتمال الضائقة المالية. هذه المخاوف دفعت إلى اتخاذ إجراءات للحد من احتمال فشل المؤسسات الأكبر من أن تفشل، وذلك من خلال فرض مستوى أعلى من رأس المال والسيولة ودعوة المشرفين على المراقبة بزيادة اليقظة.

فمشكلة الخطر الأخلاقي النموذجي الذي تم وضعه من طرف E. Farhi et J. Tirole في حالة الأزمات المالية، تبين أن الوسطاء الماليين قد يكون لهم مصلحة في اختيار الاستثمارات التي يتم التأكد من أنهم سيحصلون على المساعدة من البنك المركزي في حالة الأزمة، يحصلون على ارتباط المخاطر للحصول على كل المساعدات العمومية، ولذلك، فإن استراتيجيات دعم القطاع المالي التي تقوم بها البنوك المركزية تعتبر جذور المجازفة المفرطة للمخاطر المقبلة وبالتالي الأزمة المقبلة. كما أن هناك انتقاد حول التدخلات العامة في حالة الأزمات التي تساعد جميع المؤسسات المالية، مثل انخفاض أسعار الفائدة الرئيسية، لأن التدخلات الأكثر استهدافا إن أمكن هي الأكثر فعالية[21].

كما يمكن القول أن ضمانات البنوك الأكبر من أن تفشل من الحكومات تعتبر سلاح ذا حدين، فمن جهة تحد من خطر الفشل المؤسسي للنظام، وأخرى تقلل ضمنيا انضباط السوق التي تفرضه إمكانية الذعر وفشل المؤسسات المالية، مما يزيد من خطر الفشل المؤسسي. ويفسر ذلك من خلال الخطر الأخلاقي الذي من خلاله مؤشرات الأسعار والكميات غير الصحيحة المرسلة من قبل الدائنين تؤثر على مديري البنوك وعلى الأداء الأمثل المخاطر/الربحية لأنشطتها. نفترض أن البنك لديه ضمانات حكومية، والمقرضين لديهم حوافز أقل لرصد وتقييم مخاطر البنوك، ولذلك البنوك التي ينظر إليها على أنها أكبر من أن تفشل من قبل المستثمرين تتلقى تمويل أكثر ملاءمة مما كان يمكن أن تحصل عليه دون ضمان من الدولة، والذي يسمح بزيادة أخذ المخاطرة وإلى النمو المتسارع، وربما يؤدي إلى تشويه المنافسة في هذه الصناعة، وسوء تخصيص الموارد في الاقتصاد[22].

2- صياغة سياسات لتنظيم عمل البنوك المؤثرة على النظام المالي:

إن الإجراءات التي قامت بها الحكومات أثناء الأزمة لدعم المؤسسات المالية التي تعتبر أكبر من أن تفشل، تؤكد دورها المؤثر نظميا في التنمية الاقتصادية الوطنية واستقرار النظام المالي. وقد اعتبرت الخطوات التي شملت تقديم ضمانات على الديون البنكية، عمليات رؤوس الأموال وتنقية الميزانيات العمومية للبنوك ضرورية، بسبب المخاوف من أن سقوط مؤسسة مؤثرة في النظام المالي سيحدث ضررا خطيرا للاقتصاد أو يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام

المالي، أو كليهما. وقد أدت عمليات إنقاذ البنوك الكبيرة المؤثرة نظميا إلى إثارة الجدل حول الإطار التنظيمي والمتعلق باتخاذ القرارات بالنسبة لهذه البنوك.

فعند صياغة سياسات تتناول البنوك الأكبر من أن تفشل يجب وضع في الاعتبار نمو المخاطر المعنوية (أي ما إذا كانوا يشجعون إنقاذها) وإزالة بعض عواقب السلوك المحفوف بالمخاطر. ولكن نظرا لأن قرار الإنقاذ قد يكون نهائيا مسبقا إذا كان هناك احتمال لوجود ضرر أوسع للاقتصاد، يصبح التساؤل حول كيفية استحداث تدابير لتشجيع السلوك الحريص لهذه للبنوك، وكيفية صياغة سياسات تجعلها وأصحاب المصلحة فيها خاضعتين للمساءلة، مع التقليل لأدنى حد من نتائج فشلهم على صغار المساهمين.

ويجب على السلطات الوطنية عند تصميم منهجها للإشراف عليها الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

أ- كيفية تحديد البنك المؤثر في النظام المالي.

ب- وهل يجب إخضاعه لمعايير تنظيمية وإشرافية أعلى من تلك التي تطبق على غيرها من البنوك.

ج- وإذا يمكن استحداث سياسات تسمح بفشله، مع الحد من تأثير ذلك على الاقتصاد والاستقرار المالي

ولذلك يتعين على السلطات أن تعتمد على مجموعة شاملة من تدابير الوقاية من الأزمات لتتمكن من وضع قواعد أفضل لتنظيم عمل هذه البنوك والرقابة عليها، ومن بينها تشديد متطلبات رأس المال والسيولة، تقوية معايير إدارة المخاطر، وضع قيود على الأنشطة التي تتسم بالمخاطر وتحسين حوكمتها.

فقبل الأزمة المالية العالمية بدت مراكز رأس المال والسيولة المبلغ عنها في هذه البنوك سليمة بسبب النمو السريع في الأنشطة عالية المخاطر، الارتفاع في أسعار الأصول وفرص الوصول لمصادر تمويل ميسرة. وبمجرد اندلاعها، تبينت عيوب هذه الصدمات الوقائية، حيث اتضحت العواقب المالية لاستراتيجيات تحملها للمخاطر العالية. ويتمثل التحدي الرئيسي في تحديد مقاييس المستوى المناسب للحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والسيولة، نظرا للاختلافات في معايير المحاسبة وتكوين الاحتياطيات لمواجهة خسائر القروض، مناخ التشغيل، هياكل التمويل والاختلافات بين البلدان فيما يتعلق بالأصول السائلة. إن خفض نسب الرفع المالي لتحقيق الفاعلية المالية ومزيد من الأصول السائلة في ميزانياتها العمومية، سينتج عنه إقراض واقتراض بنكي أقل، أي اختبار واضح لنظام مالي أكثر استقرارا[23].

إن البنوك التي تعتبر أكبر من أن تخفق أو ترتبط بعلاقات أكثر من اللازم بمؤسسات مالية أخرى، تستفيد من الانخفاض المصطنع لتكاليف التمويل، لأن المستثمرين يفترضون أن الدولة ستتدخل لإنقاذها إذا ما تعرضت لإعسار، ويشجع هذا الدعم الشركات على أن تصبح كبيرة، ومن شأن فرض ضريبة تساعد على موازنة هذا الدعم أن تحد من هذا الحافز. كما أنه توفرها على الحماية لتحمل المخاطر، تحفز الجميع للإقدام المفرط على المخاطر، ولمعالجة ذلك

يمكن فرض ضرائب أعلى على الأرباح التي تتجاوز حدا معينا، ونظرا لأن بعض العوائد الزائدة يمكن أن تدفع في صورة أجور بما في ذلك المكافآت، فإن فرض ضرائب على الأجور التي تتجاوز مستوى معين يؤدي نفس الغرض[24].

ويوجد مجموعة من الأدوات لمواجهة الضعف الكلي وحالات الفشل المنفردة التي تستخدم لمعالجة تراكم المخاطر الكلية بمرور الوقت، ومن أهمها رأس المال الوقائي الديناميكي، فقد ظلت أجهزة التنظيم لفترة طويلة تشترط على البنوك زيادة الاحتفاظ بمقدار معين من رأس المال لتمكينها من استيعاب خسارة القروض أو الأوراق المالية، خاصة عند ظهور علامات نمو غير عادي للائتمان أو حدوث طفرة في أسعار الأصول مدفوعة بالائتمان. وتؤدي زيادته إلى حدوث تأثير ثنائي، فنظرا لأنه يجب على المقرضين تعبئة الأموال، يتوقع ارتفاع تكلفة الائتمان وتباطؤ نموه، وفي نفس الوقت أن يدعم قدرة النظام على الصمود، مما يسمح بزيادة إمكانية الوقاية من الخسائر، وبالتالي الحد من احتمال وقوع ضائقة ائتمانية[25].

كما يجب إنشاء مؤسسات ومناهج للتنظيم (وخاصة بالنسبة للمؤسسات الكبيرة عبر الحدود)، تتم من خلال تنظيم مالي عالمي، ميثاق لبنك دولي وآلية دولية للإعسار. وإذا لم تتجسد هذه الآلية، فيمكن إنشاء جماعات من المشرفين تكون مسؤولة بشكل جماعي عن الإشراف الفعال. وبصفة عامة، هناك حاجة ماسة إلى تحسين التعاون فيما بين جهات التنظيم، نظرا لنطاق التنظيم الوطني والطبيعة العالمية للأسواق العالمية[26].

ومن أسباب الأزمة عدم كفاية إشراف مجالس الإدارة عليها، نظرا لإخفاقها في تحديد أو فرض حد أقصى مناسب لتحمل المخاطر. لذلك، السلطات التنظيمية عليها أن تضع معايير أكثر تشددا على مجالس إداراتها، وأن تشترط أن يتوفر لدى مديريها الخبرة لفهم طبيعتها الضخمة والمعقدة والإشراف عليها.

ومن أهم مسؤوليات مجلس الإدارة تصميم برامج للتعويض، تكافئ الأداء الأطول أجلا وتعزز إدارة المخاطر الصحيحة. وقد كشفت الأزمة على أن ممارسات البنوك في التعويض تشجع الإفراط في تحمل المخاطر وتكافئ الأرباح قصيرة الأجل على حساب القدرة على البقاء الأطول أجلا. ولمعالجة ذلك، يجب على السلطات التنظيمية أن تحدد معايير لبرامج البنك للتعويض وأن تتبناها مجالس الإدارة، وأن يتم دفع جزء كبير من المكافآت المقررة في شكل أسهم يصبح حقا مكتسبا على مدى الزمن، والتي تربط بأهداف الأداء والتقيد بمبادئ الحرص، وعدم تقديمها إلا إذا رأى المشرفون أن نسب رأس مال البنك كافية، كما ينبغي أن تستند إلى مكاسب تحققت وليس إلى مكاسب لم تتحقق. وعليه يتعين أن يكون تقييم برامج البنك للتعويض جزءا من مسؤوليات الإشراف المستمرة على البنوك.

وعليه لابد أن يرتكز وضع القواعد التنظيمية الأكثر تشددا، الإدارة المعززة للمخاطر وتحسين إشراف مجلس الإدارة، على إشراف قوي موحد، والذي يركز على تقييم ملامح المخاطر على مستوى المجموعة أو الشركة القابضة، وليس على مستوى الفروع فرادى، مما يتعين تقويته، بإنشاء إطار عمل قانوني واضح بقواعد تنظيمية ومنهجيات

للإشراف تدعمه، وقدرة فنية مناسبة لتقييم ملامح المخاطر الموحدة للبنوك المؤثرة في النظام المالي لتتولى أعمال الإشراف المبكر.

ومن العناصر الأساسية للإشراف على البنوك الكبيرة هو التأهب لحدوث إفلاس بنك مؤثر نظميا أو قرب إفلاسه. ويتعين أن يكون لدى السلطات خطة تسمح لها بتحديد ما إذا كانت ستسمح له بالفشل، وإذا فشل، فكيف يمكن التقليل لأدنى حد من الأضرار التي تصيب الاقتصاد والنظام المالي ككل.

ويتعين على أية خطة أن تنشئ آلية تسمح بتسوية أوضاع البنك المؤثر نظميا الذي أصيب بالفشل، وتتضمن تفويض هيئة حكومية لتولي المسؤولية المؤقتة على مجموعة بنكية مفلسة والسماح باستمرار العمليات حتى يمكن تصفيتها أو إعادة هيكلتها بطريقة منظمة و/أو بيعها. وتسهيلا لحل البنك بصورة بطيئة، يجب على سلطات الإشراف أن تجمع معلومات حول هيكله التنظيمي وتحتفظ بقائمة جارية من مخزونات الأصول، ولا تقدم مساعدات إنقاذ للمساهمين. كما ينبغي استبدال الأعضاء الأساسين في الإدارة التنفيذية للبنك بموظفين تعينهم الحكومة (من القطاع الخاص)، والذين يكون لديهم سلطة للاعتراض على دفع المكافآت لكبار الموظفين. ويجب أن تكون هناك قواعد واضحة تتعلق بمن يدفع له أولا والحد الأدنى من الخسائر التي يجب أن يتشارك فيها الدائنون، وفي ظل هذا المنهج، تصبح مخاوف المخاطر أخف، لأن المشاركين من السوق سيتم إعلامهم بالقواعد مقدما.

ويمكن مطالبة البنوك المؤثرة في النظام المالي بأن تدفع أتعابا لصندوق تسوية الأوضاع، تستخدم لتعويض بعض التكاليف التي قد تتكبدها الحكومة لكي يستمر البنك الفاشل المؤثر نظميا في العمل. وإضافة لذلك، فإن ترتيبا يمول مسبقا، سيقضي على الطبيعة المسايرة للاتجاهات الدورية لعدم المطالبة بالدفع إلا بعد الفشل، عندما تحتاج هذه البنوك إلى موارد متاحة لدعم قاعدة رأسمالها.

وإذا كان للموظفين أن يمارسوا سلطتهم في اتخاذ القرار في البنوك المؤثرة في النظام المالي، فيجب أن يكونوا قادرين على أن يفعلوا ذلك دون خوف من التعرض للملاحقة القضائية سواء من قبل الملاك السابقين، أجهزة الرقابة الحكومية، المشاركين في السوق، أو غيرهم، وهذا يعني أن صناع القرار يجب أن يحظوا بحماية قانونية.

كذلك يتعين على السلطات أن تعيد النظر فيما استقر رأيها عليه من حيث أن بعض البنوك أكبر من أن تفشل، فلا يوجد بنك أكبر من أن يفشل، هذا التحول يمكن أن يؤدي إلى منهج يقبل الفشل وعواقبه مع الاستمرار في التركيز على التداعيات بالنسبة للنظام والقطاع الحقيقي[27].

إن السياسات الاحترازية الكلية لمعالجة مشكلة المؤسسات الأكبر من أن تفشل لا تزال إلى حد كبير قيد الإنشاء، وطنيا ودوليا، لذلك ثلاثة أنواع رئيسية من الخيارات السياسية الاقتصادية ممكنة في هذا المجال، وهي الآتي:
الخيار الأول، يسعى لفرض أقصى حجم للمؤسسات المالية و/أو فصل الأنشطة. فالزيادة في الحجم ترتبط مع زيادة

تنويع الأنشطة الذي يقلل من هشاشة التعرض للمخاطر. ولكن إذا النظام المالي يهمين عليه منظمات مالية نظامية أكثر تنوعا ولكن تتشابه محافظها، فإنها تصبح أكثر عرضة للخطر النظامي.

الخيار الثاني، يتمثل في التصرف بعدم تشجيع المؤسسات المالية لتصبح أكبر من أن تفشل وبخلق حوافز تشجعهم على استيعاب العوامل الخارجية المرتبطة مع وجود الضمانات المضمونة من الحكومية.

الخيار الثالث، وذلك بالسيطرة على مشكلة الأكبر من أن تفشل من خلال وضع إطار قانوني يسمح لجميع المؤسسات المالية بالفشل دون خلق عدم الاستقرار المالي النظامي، أي أنه يمكن تفكيكها، مع الحفاظ على الوظائف الأساسية التي تؤديها. كما يجب أن يتوفر للمنظم مجموعة من المعلومات الدقيقة حول كيفية تفكيك المؤسسة قانونيا، ومنها ما يلي:

أ- إعداد الشروط المسبقة التي تمكن من توفير مجموعة واسعة من الخيارات كحلول للإنقاذ الكلي للبنك، ومن هنا تأتي أهمية الاعتماد بالموازاة على نظام قانوني خاص بالفشل وحلول للمؤسسات المالية النظامية.

ب- تمكين المنظمين بفرض تبسيط على الهياكل القانونية للمجموعات البنكية المعقدة وغير الشفافة، فالأساس القانوني المقدم ضمن صلاحيات المنظم يعتبر حاسم في هذه الحالة.

ج- توفير الأساس لتقاسم الخسائر في حالة فشل المجموعة المالية العابرة للحدود، لذلك، ينبغي وضع مقترحات لتقاسم الخسائر ما بين الدول المشاركة في خطة إيجاد الحل، ويمكن أن تصبح بعد ذلك وسيلة للتنسيق الدولي.

النظام الخاص لإيجاد حل للمؤسسات المالية النظامية من المتوقع أن يوفر للمنظم الآليات القانونية المشتركة لفرض خسائر على المساهمين وتقليل وقت إيجاد الحل، يسهل ذلك إيجاد حل منظم لفشل المؤسسات المالية النظامية للحفاظ على الاستقرار المالي مع حماية مصالح المساهمين وليس فقط المصالح المالية الخاصة، ومن بين هذه الآليات القانونية نذكر ما يلي:

أ- البيع إلى مشتر خاص، يسمح باستمرارية الخدمات المالية وحماية مصالح الدائنين والأطراف الأخرى، ويطبق إلا إذا سلطة إيجاد الحل كان لديها الوسائل القانونية لإتمام عملية البيع حتى ولو تم فرض خسائر على المساهمين.

ج- إنشاء بنك الجسر: يعتبر مؤسسة مؤقتة تنشأ من طرف سلطة إيجاد الحل لدعم أنشطة المؤسسات المتعثرة خلال فترة معينة للسماح لهذه السلطة باستكشاف الخيارات الأقل تكلفة.

د- نقل جزء من الودائع والأصول إلى بنك سليم، أما المؤسسة المتبقية التي تحفظ بالأصول صعبة التقييم تصبح للبنك السيئ وتستمر لتكون مملوكة من قبل المساهمين للمؤسسة الفاشلة، والتي رأس مالها يبقى معرض إلى مخاطر الخسائر على قيمة الأصول السامة.

ه- البيع "بالمساعدة" لمشتر من القطاع الخاص، عندما جزء من الأصول يكون من الصعب تقييمه، الحل هو بيع كل المؤسسة، ولكن بتوفير الدعم المالي للمستحوذ أو الضمان المالي المستطاع، كأن يتم دعم الخسائر ولكن بأن لا يتجاوز عتبة معينة، كما أن هذا الضمان يجب توفيره للمشتري وليس لمساهمي المؤسسة الفاشلة.

و- التأميم المؤقت يعتبر الأداة التي يمكن أن تكون مناسبة جدا، وخصوصا عندما يكون النظام البنكي مركز بشكل كبير مع القليل من خيارات الشراء الخاصة[28].

3- إصلاح نظام المكافآت المقدم للمسؤولين البنكيين:

تخوض العديد من البنوك الكبرى مخاطر كبيرة، مع منح أرباح للمساهمين ومكافآت للإدارة والموظفين، ومن خلال الإعانات الحكومية المباشرة (كالتأمين على الودائع) والدعم غير المباشر (كتوقع قيام البنك المركزي بإنقاذها من التعثر)، أدى ذلك إلى تشجع الجهاز البنكي على إغفال المخاطر[29]. وقد طرح معارضوا المكافآت ثلاث حجج: أولا، أن المسؤولين البنكيين يحصلون على أجور أعلى مما ينبغي، خاصة في ظل الصعاب التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة. ثانيا، أنهم لا يستحقون هذه المكافآت، لأن البنوك كان بوسعها أن تحقق أرباحا أقل أو تعجز عن الاستمرار في العمل لولا تدخل الحكومة. ثالثا، أن المكافآت الضخمة شجعت المسؤولين البنكيين على خوض مخاطر مفرطة مما أسهم كثيرا في الأزمة المالية.

فالمسؤولين البنكيين يتقاضون رواتب مرتفعة، وقد سمحت التغيرات في التكنولوجيا، حجم النشاط والعولمة لهؤلاء المهنيين بالاستفادة من تميز مهاراتهم. كما يديرون أموالا كبيرة ويعملون في إنجاز صفقات أكبر، وسواء كانت أجورهم العالية عادلة أم اعتبارية، فإن ما يحركها إلى حد كبير هو السوق، حيث تتنافس الشركات على أصحاب المواهب[30].

الأكبر من أن تفشل، كما يقال عن التكتلات البنكية التي تعتبر المسؤولة عن الأزمة المالية العالمية، أي مسير يخاطر ويعرف أن النتيجة يمكن أن تكون غناه أو خرابه، مسؤولي البنوك الكبرى يعرفون أنه مهما كانت أخطائهم سيتم إنقاذهم. لذلك يجب على البنك مراقبة أعماله، فإذا فعل ذلك بدقة، فإنه سيكون له أحد المفاتيح الأساسية لهذه المشكلة التي تكمن في الرواتب كبيرة، ولا سيما للمسؤولين البنكيين.

إن رواتب ومكافآت أقلية ضئيلة من الجهات الفاعلة المالية (المسؤولين وبعض المضاربين) تصل إلى أرقام كبيرة ومبالغ فيها لأنها تخرج من حصص متغيرة، وتعتبر أكثر أهمية من الراتب القاعدي، والتي معايير تحديدها بنيت بطريقة بحيث تكون محرك الأزمة المالية، فعلى الرغم من أن راتب مسؤول كبير لا يمثل سوى نسبة ضئيلة من رقم الأعمال، ولكن خاصة حصته المتغيرة تعتبر المسؤولة عن الأزمة ومصدرا للصعوبات المقبلة. بالنسبة للمضاربين طريقة حساب مكافآتهم أصبحت منتجة للأزمات، لا نأخذ في الاعتبار إلا العمليات قصيرة المدى، والتي تعتبر غير منتجة ومرتفعة الخطورة عندما ننظر إلى التكلفة الكاملة لمعاملاتهم المالية (التكاليف غير المباشرة، تكلفة الخطر، تكلفة رأس المال...الخ).

باهتمامنا برواتب المسؤولين التنفيذيين نصل إلى محرك الأزمة، والتي هي نتيجة فائض السيولة التي تدفقت على

العالم، ففي عام 2008 النقد المتداول في الاقتصاد المالي مثل خمسين مرة الإنتاج الكلي للاقتصاد الحقيقي، هذه السيولة جاءت من سياسات البنوك المركزية، فقد استولى على جزء كبير من القيمة المضافة للشركات المساهمون على حساب الموظفون وتوازن التجارة الدولية، الدول المتقدمة نقلت بكثافة أنشطتها الإنتاجية إلى البلدان النامية لتغذية المضاربة. صناديق التقاعد والاستثمار، صناديق التحوط، شركات التأمين وغيرها تفرض بإفراط إيرادات أكثر ارتفاعا، ولتحقيق ذلك، تدفع مكافآت للمديرين حسب قدرتهم على إنتاج العائد بأي وسيلة. مسؤول لا يمكنه ربح الكثير من المال إلا عن طريق قيامه برفع قيمة السهم بأي وسيلة، العودة على الاستثمار. وبالتالي المضاربة، تهدف على المدى القصير بأخذ المخاطر بتهور وتشكيل فقاعات. هذه الآلية هي أكثر خطورة في حالة المديرين لبنوك تفترض بأن لا يسمح لها بالفشل والتي هي موجودة في القلب النشط للمضاربة المالية. ورغم كل ذلك البنوك الأمريكية وضعت مخصص 145 مليار دولار كمكافآت لعام 2010، أي أكثر من عام قبل الأزمة 2007 [31].

إن السعي من أجل النمو "بأي ثمن" لم يتوقف مع الأزمة، في أكتوبر 2007، RBS, Santander et Fortis سانتاندر وفورتيس قررت شراء ABN Amro، في حين كان يعلم جميع الماليين أن ميزانيته تحمل أكثر من 10 مليارات دولار كأصول سامة، الأزمة أدت إلى تفكيك فورتيس Fortis بعد عام، من خلال استحواذ حكومة هولندا و BNP Paribas على معظم أصوله، هذا يثير مسألة مدى ملاءمة هذه الاستراتيجيات من النمو، وعلى وجه الخصوص فورتيس Fortis كانت قد فعلت الأفضل لو ركزت على مشاكلها الخاصة، بدلا من سعيها للحصول على منافسين أكثر سوءا منها. وبالمثل، بنك أوف أمريكا Bank of America استحوذ على ميريل لينش Merrill Lynch في حين هذا الأخير كان يخفي أكثر من 50 مليار دولار من الأصول السامة. أحد الأسباب التي تشرح هذه الاستراتيجيات هو أيضا البحث في مكافآت المسؤولين، الذي يعتمد بشدة على حجم مؤسستهم، وبالتالي يضعون المزيد من القيمة على رأسمالهم البشري، حتى لو كان خلق القيمة الإجمالي لشركتهم ليس في الموعد[32].

فالأزمة نشأت من ظاهرة تقريبا هامشية تلك للرهن العقاري، المتعلقة بزيادة رقم أعمال البنوك بالاستعانة بمصادر خارجية تخفي المخاطر كالتوريق، نجد هنا كل المكونات: البحث عن الربح المفرط، تصنيع منتجات فائقة التطور، تخفيف المخاطر وتشكيل الفقاعة. كما أن آلاف المليارات الدولارات التي اقترضتها الدول لإنقاذ البنوك والتخفيف من آثار الأزمة هناك احتمال من أنها ستكون بدورها أساس المضاربة في المنتجات المشتقة[33].

في البنوك العالمية المكافآت تشجع أخذ المخاطر، المسيرين أرادوا تلبية متطلبات الربحية للمساهمين، ومن هنا تأتي أهمية المعاملات لحسابهم الخاص وحجم فريق المضاربة للقيام بمعاملات ذات هوامش عالية[34]. أنواع المكافآت تدفع لاتخاذ مواقف محفوفة المخاطر وبأحجام غير معقولة، تتم على مبالغ نعرف في بعض الأحيان أنها ذات أهمية كبيرة جدا من حيث المكاسب ولكن لا نعاقب الخسائر، وبالتالي هذه الحوافز هي دافع للخطر[35]. فالإطارات المسيرة

تتم مكافأتها عندما تحصل على أرباح عالية من خلال استراتيجيات عالية المخاطر، كما أن التغيرات في الأسواق بسبب زيادة المنتجات المهيكلة ضخمت هذه المشكلات من الحوافز. ضمن الإطار الحالي لحوكمة البنوك، المساهمين لديهم إلا القليل من القدرة لفرض ترتيبات على المكافآت التي تضمن أن حوافز المسؤولين تتماشى بشكل أفضل مع مصالح حملة الأسهم.

معهد التمويل الدولي l'Institut de finances internationales (IFI) نشر توصيات بشأن أفضل الممارسات فيما يخص المكافآت، ويعترف بأن توسع المنتجات المهيكلة ونموذج الأعمال خلق الحوافز، والتي دخلت في تعارض مع ممارسات الضمان الحكيمة، لتحقيق أهداف إدارة المخاطر أو المصالح طويلة الأجل للشركة والمساهمين. ويعتقد أن سياسات المكافآت المفروضة من الخارج لن تكون فعالة، لذلك شجع بأن يتم ربط بشكل وثيق سياسات المكافآت مع مصالح حملة الأسهم والربحية على المدى الطويل للبنك ككل، وذلك باستخدام المدفوعات المؤجلة. كما يقترح على أن تعويضات الذهاب للإطارات العليا تعكس النتائج المحققة فعليا للمساهمين مع مرور الوقت، أما الأجور فتتم دائما على مدى فترات متعددة السنوات وغير مؤكدة، البنوك يتعين عليها أن تنظر في ربط المكافآت على مدى الأفق الزمني للمخاطر، من خلال الحوافز المؤجلة. كما ينصح بأن يأخذ في الاعتبار تكلفة رأس المال معدلة المخاطر لتحديد المكافآت مقابل النتائج، وتدعو لمزيد من الشفافية، تواصل المساهمين فيما يخص السياسات ومعايير المكافآت، مع التركيز على المبادئ والإجراءات، فإنه ينبغي أن تبين كيف تتماشى هذه السياسات مع الإستراتيجية التجارية للبنك[36].

إن الأزمات البنكية تنتج في معظم الأحيان عن سوء حوكمة البنوك، والتي تتمثل في إدارة المخاطر، نظام الرقابة الداخلية، الإستراتيجية، الاستقلالية وكفاءة الإدارة، نظام تعويضات المسؤولين والمضاربين[37]. فحوكمة البنوك وضعت في تعريف إستراتيجيتها، والتي ترتبط باستقلالية وكفاءة الإداريين، الذين يجب أن يكونوا على استعداد وقدرة على الاعتراض على قرارات المسؤولين. النموذج الاقتصادي للبنوك الكبرى الأمريكية والأوروبية المحدد بحوكمته، يرتكز على أساس البنك العالمي أين أثر الحجم أصبح السائد وكذلك على عمليات السوق لزيادة الربحية، والتي نسبة معتبرة من دخلها جاء قبل الأزمة من نشاطات دون ركيزة حقيقية كالعمليات على أسواق المشتقات[38]. مكافآت المسؤولين عليها أن تكون محدودة حتى لا تقدم حوافز خاطئة، الإبلاغ عن المخاطر ينبغي تحسينه والقدرة الحقيقية على منح العقوبات يجب أن تقدم لسلطات المراقبة[39].

ولذلك الحد من علاوات المضاربين تتطلب استجابة سياسية على المستوى العالمي، بسبب المخاطر النظامية التي شكلها هؤلاء على جميع الاقتصاديات وعدم قدرة القطاع المالي على أن يتنظم ذاتيا وتشوهات المنافسة، أدى ذلك إلى قيود على العلاوات في بعض البلدان. لذلك المراقبة يجب أن تمر من خلال مزيج ما بين القانون الثابت والقانون غير الملزم (تعزيز حوكمة البنوك بمراقبة المساهمين)[40]. وقد اتخذت بعض القرارات السياسية تهدف لأن تدفع مع

الوقت العلاوات وتمنح بعضها على شكل أسهم بنوك. إن المنتجات المالية المصنعة من قبل وللمضاربين معقدة بحيث المخاطر غير معروفة، وهناك عدة افتراضات لتقييمها، وبالتالي تحديد مكافآتهم بالدفع المؤجل، إن الحل الوحيد في هذه المرحلة هو الحد من المكافآت[41]. لحل هذه المشكلة، المملكة المتحدة وهولندا اتخذتا تدابير تعطي للمساهمين حق التصويت (غير ملزم في المملكة المتحدة) مقابل شروط مكافآت لأعلى مسؤولي البنوك، إذا كانت هذه الأحكام تعزز أفضل الحوافز ينبغي اعتمادها في الولايات المتحدة الأمريكية. كما ينبغي على المنظمين أن يأخذوا بعين الاعتبار هياكل المكافآت من خلال دراسة الخطر الكلي الذي وضعه البنك[42].

تعويضات الرحيل المفرطة تسهم أيضا في عدم التماثل المعلن، لأن قيمة البنك تنخفض بسبب سياسة محفوفة بالمخاطر، يبدو ذلك وكأنه عقاب عادل، ولكن المساهمين كذلك تمت معاقبتهم، والذين يتحملون بعض المسؤولية عن هذه السياسة من خلال أصواتهم في قرارات الجمعية العمومية، وبما أنه مساهم فإنه يتحمل المخاطر. العقوبة غير عادلة لأن المسؤولين يتحملون عموما المسؤولية الأخلاقية تاركين المؤسسة مع الفوائد الهائلة التي شهدتها في الآونة الأخيرة، وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية[43].

كما أنه من المنطقي تقديم مكافآت لمسؤول حسب مساهمته في أداء البنك، إلا أنه من المناسب التساؤل عن مساهمته الفعلية، حسب مؤشرات الأداء المختارة والمبلغ الممنوح. إن مكافآتهم تحسب كما ولو أن أداء البنك بأكمله هي بسبب أفعالهم وقراراتهم. كما أن المؤشر الأكثر اختيارا كمرجعية عن أداء المسؤولين هو تطور سعر البورصة وينتج أيضا عن عوامل اقتصادية كلية، وهناك دراسات أثبتت أن حوالي 90% من تطور القيمة البورصية للبنوك تشرح من خلال خصائص القطاع البنكي، وأقل من 10% يمكن تفسيرها من خلال عوامل خاصة متعلقة بقراراتهم بالإضافة إلى عوامل أخرى، مثل موظفيهم، عملاءهم، موقع مكان العمل التجاري أو الأعمال المختلطة[44].

خلاصة:

إن من أهم أسباب اندلاع الأزمة المالية العالمية ضعف التنظيم والرقابة البنكية، لذلك وجب إتباع إجراءات تصحيحية، وقائية وعلاجية تقي البنوك من التعرض للانهيارات، بما يحول دون التعرض للمخاطر النظامية. فممارسة رقابة فعالة مهمتها التأكد من أن البنوك تعمل بشكل صحيح وسليم، ولديها ما يكفي لتحمل المخاطر التي تنشأ عن عملياتها البنكية، ولذلك يجب تطويرها لغرض السيطرة ومراقبة المخاطر المتنوعة والإبلاغ عنها واتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب.

ولذلك أصدرت لجنة بازل في 2011 التعديلات المقترحة على المبادئ الرئيسية للرقابة البنكية، والتي تركز على تقوية القواعد التنظيمية، فهي تعبّر على الحدود الدنيا للمعايير والمقاييس الخاصة بالممارسات الرقابية السليمة، للتعرف

على مكامن القوة والضعف في النظام الرقابي، آلياته والمجالات الممكنة للتحسين مستقبلاً، وقد تم تصنيفها إلى مجموعتين، الصلاحيات، المسؤوليات والمهام الرقابية، والأنظمة والمتطلبات الاحترازية.

كما ينتج عن عملية الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي على بنك معين تصنيفه بنظام معتمد من معظم السلطات الرقابية عالمياً، والذي يدعى CAMELS RATING بالنسبة للبنك المحلي، والذي يشمل كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، إدارة الربحية، درجة السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق، ويهدف إلى إعطاء السلطات الرقابية فكرة عن مستوى الرقابة الواجب فرضها على البنوك.

فقبل الأزمة تراجعت أولوية الرقابة مقارنة بالتنظيم، فتغيير القواعد وحده لا يكفي لتعزيز الاستقرار المالي إذا كانت الرقابة غير فعالة، فقد كان التركيز الغالب على الهيكل الفني لرأس المال التنظيمي، مع تأكيد محدود على الرقابة القوية. وكان الغرض من التنظيم تناول أنواع معينة من الأنشطة التي كانت أساس الأزمة، والتي من الواجب مراجعتها. أما أول من أحجم عن تنفيذ الإصلاحات مع اندلاعها هي الصناعة المالية، فلم يلق توفير الموارد اللازمة لتعزيز الرقابة على تنفيذ القواعد التنظيمية السليمة سوى اهتمام محدود. ولذلك يجب أن تكون جهات الإشراف على البنوك راغبة وقادرة على تقييد أنشطتها في مجال تحمل المخاطر في مرحلة مبكرة حتى ولو كان مركزها المالي قوي، وأن تكون لديها مساندة سياسية قوية من أعلى مستويات الحكومة.

وأثناء الأزمة المالية مع إفلاس بنك ليمان براذرز عام 2008، ظهر من جديد إشكال البنوك التي اعتبرت أكبر من أن تفشل، والتي إفلاسها يمكن أن يتسبب في أضرار خطيرة على النظام المالي وقادر على إضعاف الاقتصاد، ومنه وجب الحصول على المساعدة من الدولة لمنع الفشل، دفع ذلك البنوك الكبيرة إلى التصرف بطريقة غير مسؤولة لأنها تعرف أنه في نهاية المطاف سيتم إنقاذها، إن عمليات الإنقاذ الممولة من الأموال العامة حثت على خطر أخلاقي كبير.

ولذلك تم صياغة سياسات لتنظيم عملها، مع وضع بعين الاعتبار المخاطر المعنوية وإزالة بعض عواقب السلوك المحفوف بالمخاطر، استحداث تدابير لتشجيع سلوكها الحريص، باعتماد مجموعة شاملة من تدابير الوقاية لتتمكن من وضع قواعد أفضل لتنظيم عملها والرقابة عليها، ومن بينها تشديد متطلبات رأس المال والسيولة، تقوية معايير إدارة المخاطر، وضع قيود على الأنشطة التي تتسم بالمخاطر وتحسين حوكمتها، فوضع حدود صارمة هو الطريقة الوحيدة لتقليل التهديد الذي يتعرض له النظام المالي جراء سعيها فرادى لتعظيم الأرباح والقيمة بالنسبة إلى حملة الأسهم.

فالمكافآت المالية للمسؤولين في هذه البنوك تشجع على أخذ المخاطر، فهم يعرفون أنه مهما كانت أخطائهم سيتم إنقاذهم، حيث يتقاضون رواتب تصل إلى أرقام كبيرة ومبالغ فيها، تدفع حسب قدرتهم على إنتاج العائد بأي وسيلة، وبالتالي هذه الحوافز هي دافع للخطر، لذلك تم نشر توصيات تقترح بأن يتم ربط سياسات المكافآت مع مصالح حملة الأسهم والربحية على المدى الطويل، من خلال الحوافز المؤجلة.

قائمة المراجع:

1- سيد ريحان زامل: يوم الفصل، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 47، العدد 3، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2010، ص ص44-45.

2- صلاح الدين محمد أمين الإمام، صادق راشد الشمري: تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية نظام CRAFTE نموذجا، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90، 2011، ص358.

3- بريش عبد القادر، غراية زهير: مقررات بازل (3) ودورها في تطبيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، المنعقد يومي 19-20 نوفمبر 2013، ص ص 196-197.

4- صلاح الدين محمد أمين الإمام، صادق راشد الشمري: مرجع سابق، ص 358 .

5- محمد جميل عزم: متطلبات بازل للرقابة الفاعلة على البنوك والتوافق معها في الأردن، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد 3 و4، عمان، دسيمبر 2011، ص ص 45-46.

6- صندوق النقد العربي: الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجة بازل للرقابة المصرفية سبتمبر 2012، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2014، ص ص 17-24.

7- سيد ريحان زامل: يوم الفصل، مرجع سابق، ص ص 44-45 .

8- لورا كودريس، أديتيا ناراين: إصلاح عيوب النظام، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49، العدد 2، صندوق النقد الدولي، جوان 2012، ص ص15-16.

9- ريحان زاميل: الفلسفة التنظيمية، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 2، صندوق النقد الدولي، جوان 2009، ص 51.

10- خالد أمين عبدالله: نظام تصنيف البنوك المركزية للبنوك الخاضعة لرقابتها – المحلية والأجنبية –، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد 3 و4، عمان، دسيمبر 2011، ص 42.

11- يوسف التوم شهاب الدين، مصطفى أحمد حمد منصور: أثر جودة الضمانات في أساليب إدارة التعثر المصرفي دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، العدد 1، جويلية 2012، ص 69.

* عناصر تصنيف البنك حسب نظام الـــ CAMEL هي كما يلي: كفاية رأس المال Capital Adequacy (C)، جودة الأصول Asset Quality (A)، جودة الإدارة Management Quality (M)، إدارة الربحية Earning management (E)، درجة السيولة Liquidity position (L)، الحساسية اتجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk (S).

12- خالد أمين عبدالله: مرجع سابق، ص ص 42-43.

13- مخلف سليمان: نظام التقييم المصرفي CAMELS، مجلة المحاسب العربي، العدد 11، جويلية 2012، ص 7.

14- يوسف بوخلخال: أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012، ص 209 .

15- Paul Melaschenko, Noel Reynolds: Un modèle pour recapitaliser les banques trop grandes pour faire faillite, Rapport Trimestriel BRI, juin 2013, p1.

16- Liesenborghs Alexandre: Mise en perspective théorique des concepts de « relance » et de « rigueur », Le Réseau Financement Alternatif, Fédération Wallonie, Bruxelles, novembre 2011, p4.

17- Paul Melaschenko, Noel Reynolds: op.cit, p1.

** في شهادته يوم 19 سبتمبر 1984 في غرفة مجلس النواب، تود كونوفر Todd Conover –مراقب العملة من وزارة الخزانة

الأمريكية- دافع عن الدعم الاتحادي المقدم في ماي 1984 إلى كونتيننتال Continental، مشيرا إلى أن أجهزة التنظيم لن تسمح بإفلاس إحدى عشر بنك أمريكي رئيسي. لأول مرة، تم الاعتراف رسميا بوجود مذهب اسمه الأكبر من أن تفشل في الولايات المتحدة الأمريكية. في اليوم التالي، نشرت صحيفة وول ستريت جورنال قائمة البنوك التي اعتبرت أكبر من أن تفشل. ومنذ ذلك الحين استخدم المصطلح لوصف المؤسسات المالية التي إفلاسها يمكن أن يتسبب في أضرار خطيرة على النظام المالي وقادر على إضعاف الاقتصاد، وبالتالي يجب الحصول على مساعدة من الدولة لمنع الفشل.

18- Olivier Moreau: Comment expliquer les crises financières et réguler le système financier ? Economie Term Es Spé, 6 septembre 2014, p3.
19- Kevin Dowd: La vérité sur le sauvetage de L.T.C.M., un an après..., Ce qui se serait passé si la FED n'était pas intervenue..., Euro 92 Analyses, n°10, 15 octobre 1999, p 7.
20- Corentin de Salle: Le capitalisme de connivence, Echos, n° 77, 2ème trimestre 2012, p32.
21- Xavie Ragot: Les banques centrales dans la tempête, pour un nouveau mandat de stabilité financière, Edition Rue d'Ulm, 2012, Paris, p 27.
22- Sebastian C, Moenninghoff, Axel Wieandt: Too big to fail ?! leçons de la crise financière, Revue d'Economie Financière, n°101 ,1/2011,p235.
23- سيد ريحان زامل: أكبر مما يمكن تجاهله، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 47، العدد 4، صندوق النقد الدولي، ديسمبر 2009، ص ص 41-42.
24- جيف غوتليب، غريغوريو إيمبافيدو، آنا إيفانوفا: فرض ضرائب على التمويل، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49، العدد 3، صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2012، ص 45 .
25- لويس جاكوميه، إرلندنير: حماية الكل، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 49، العدد 1، صندوق النقد الدولي، مارس 2012، ص31.
26- آمار باتاتشاريا: شبكة مشوشة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 47، العدد 1، صندوق النقد الدولي، مارس 2009، ص43.
27- سيد ريحان زامل: مرجع سابق، ص ص 43-44.
28- Laurence Scialom: Stratégies et instruments d'une régulation macro prudentielle, Revue d'Economie Financière, n°103, 3/2011, pp 178-182.
29- سايمون جونسون: المكافآت و "دورة الدمار"، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 47، العدد 1، صندوق النقد الدولي، مارس 2010، ص 43.
30- ستيفن كابلان: هل ينبغي أن يحصل المسؤولون المصرفيون على مكافآتهم؟، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 47، العدد 1، صندوق النقد الدولي، مارس 2010، ص 42 .
31- Louis Martin: Au cœur de la crise, les salaires des dirigeants des banques, le Trait-d'Union, n°101, novembre 2009, France, pp 1-2.
32- Jean-Michel Sahut, Mehdi Mili: Quelques mythes et réalités sur la crise des subprimes, Revue Gestion 2000, novembre - décembre 2009, pp 31-32.
33- Louis Martin: op.cit, p2.
34- Monique Bourven, Yves Zehr: La crise bancaire et la régulation financière, Rapports du Conseil Economique, Social et Environnemental, France, 2009, p20.
35- Roland Perez: Analyse de la crise financière ou crise de l'analyse financière ?, Revue Management et Avenir, n°35, mai 2010, p177.
36- OCDE: Surmonter la crise financière, Études économiques de l'OCDE : États-Unis, 2008, pp 101-102.
37- Jean-Michel Sahut, Mehdi Mili: op.cit, p 27.
38- Jean-Michel Sahut, Mehdi Mili: op.cit, p 31.

39- Erkki Liikanen: Quelles leçons avons-nous apprises de la crise financière?, Revue d'Economie Financière, n°112, 04/2013, p120.
40- Jean-Michel Sahut, Mehdi Mili: op.cit, p 31.
41- Louis Martin: op.cit, p2.
42- OCDE: Surmonter la crise financière, op.cit, p102.
43- Robert Leblanc: Rémunérations et crise bancaire ?, Revue d'Economie Financière, hors série, 2008, p 5.
44- Jean-Michel Sahut, Mehdi Mili: op.cit, pp 29-30.